انتهاكات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق أطفال ونساء العراق

تقرير مقدّم من
الإتحاد العام لنساء العراق*
بالإشتراك مع
الإتحاد النسائي العربي العام
إلى الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان في إطار المراجعة الدورية الشاملة

جنيف تشرين الثاني/نوفمبر 2010

خلاصة تنفيذية

تعتبر الولايات المتحدّة الأمريكية مسؤولة بصورة مباشرة عن ما آلت إليه الأوضاع في العراق جراء السياسيات التي إتبعتها إزاءه منذ عام 1990 والتي تراوحت بين حصار إقتصادي شامل وبين الحروب والغزو العسكري الذي توّج بإحتلال عسكري للبلاد منذ عام 2003. وعلى عكس ما تبدو الصورة المنقولة في الإعلام، فأنه وحتى كتابة هذا التقرير (أبريل/2010) فأن العراق ما يزال بلداً محتلاً من قبل الولايات المتحدّة الأمريكية وبالتالي تظل، هي، المسؤول الأول عن كل التداعيات الحاصلة فيه وبالتالي تتحمل مسؤولية ما حصل ويحصل من إنتهاكات يومية لحقوق الإنسان في العراق، وفي مقدّمتها الإنتهاكات لحقوق الأطفال والنساء.

وفضلاً عن الإنتهاك الأساسي لميثاق الأمم المتحدّة المتمثّل بشنّ حرب عدوانية على دولة حرّة مستقلة، ومن الأعضاء المؤسّسين للأمم المتحدّة، وبعتبر انتهاكا للقواعد الامرة الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها بانتهاك سيادتها وإحتلالها، فأن الولايات المتحدّة الأمريكية إنتهكت على نطاق واسع، وبصورة منهجية، كل البنود الواردة في إتفاقية الأمم المتحدّة لحقوق الطفل وإتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة، التي تشدّد على أن إستئصال شأفة الإستعمار والإستعمار الجديد والعدوان العسكري والإحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول أمرٌ أساسي ـ من بين امور أخرى ـ لتمتع الرجال والنساء بحقوقهم تمتعاً كاملاً. ونعتقد أن ذلك يجب أن ينعكس بصورة واضحة ضمن المراجعة الدورية الشاملة لمدى تنفيذ الولايات المتحدّة الأمريكية لإلتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وقد تمثّلت خروقات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق الأطفال والنساء في العراق بعدّة أوجه، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1ـالحرمان من الحق في الحياة
2 ـ الحرمان من الغذاء
3ـ الحرمان من الرعاية الصحية الأساسية
4ـ الحرمان من التعليم
5ـ الحرمان من الرعاية الأسرية
6 ـ الحرمان من الحق في الحرّية
7ـ الحرمان من الحقّ في الحماية من سوء المعاملة والإستغلال
8 ـالحرمان من الحقّ في السكن الآمن
9ـ الحرمان من الحق في الماء الصالح للشرب
10 ـالحرمان من الحقّ في الطفولة
11ـ الحرمان من الحقّ في النماء

****

*الاتحاد العام لنساء العراق، منظمة غير حكومية ذات صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ـ (البريد الالكتروني ـ المكتب التنفيذي gfiw2000@yahoo.com ممثلية الإتحاد لدى الأمم المتحدّة gfiwgeneva@yahoo.com)

الجزء الأول: إنتهاكات حقوق الطفل

أولاً : أطفال العراق في ظل الحصار الاقتصادي (1990-2003)

في عام 1990 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً اقتصاديا شاملا على العراق بموجب قرار مجلس الأمن 661 في 1990/8/6. وكان هذا الحصار بمثابة حرب مفتوحة ضد أطفال العراق. وفي عامنا الحالي (2010) ما تزال آثار ذلك الحصار تلقي بظلالها على حالة اطفال العراق، وأدناه بعض تلك الآثار:

1. تجاوزت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بعد فرض العقوبات طبقا لتقارير اليونيسيف 4000 طفل شهريا، وأدّى ذلك إلى وفاة نصف مليون طفل عراقي في الفترة ما بين 1990-1998. وتواصلت نسبة وفيات الأطفال في الارتفاع في أعوام الحصار التالية بسبب الأثر التراكمي لسنين الحصار.

2. وإضافة إلى الحصار، كان أطفال العراق يقتلون نتيجة الغارات الجوية للقوات الأمريكية والبريطانية على المناطق السكنية المدنية سواء خلال حرب الخليج عام 1991 او ما تلاها من غارات على المدن والقرى العراقية.

3. أطفال العراق هم أكبر ضحايا تلوث بيئة العراق نتيجة استخدام القوات الأمريكية أسلحة اليورانيوم المنضب الإشعاعية خلال حرب الخليج عام 1991. وكان من نتيجة ذلك زيادة كبيرة في نسب الإصابة بالأورام الخبيثة المضاعفة، واللوكيميا، والتشوهات الخلقية بين الأطفال في مدن المناطق الملوثة مثل البصرة والناصرية والسماوة وغيرها. لقد كان استخدام أسلحة اليورانيوم المنضب جريمة إبادة منظمة لإطفال العراق كون الأثر الإشعاعي لإستخدام هذه الأسلحة سيستمر لآلاف السنين القادمة.

4. يؤشر تقرير اليونيسيف في تشرين الأول عام 1999 أن سوء التغذية نتيجة الحصار تسبب في زيادة معدلات الوفيات بين الأطفال لتصل لأعلى المعدلات في العالم.

5. تدهور النظام التعليمي وتسرب الأطفال من المدارس بسبب الحصار وانتقال وضع مؤشرات التعليم في العراق من مصاف الدول المتقدمة في الخدمات التعليمية إلى الدول الأكثر تخلفا في العالم.

ثانيا : حالة أطفال العراق في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003:

توجت معاناة أطفال العراق لثلاث عشرة سنة وموت مليون منهم بسبب الحصار الاقتصادي، بالغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي تميز بالاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الغزو الأمريكي واستخدام تقنيات الصدمة والرعب، وشن الغارات الوحشية وتدمير البنى التحتية للبلاد وخاصة التعليمية والصحية، وحرق ونهب مؤسسات الخدمة المدنية والمراكز والمستشفيات وإثارة الحرب الطائفية والفوضى والجريمة المنظمة.

وأدناه بعض مظاهر هذه الإنتهاكات بحق أطفال العراق :

1 – تؤكد معظم المؤشرات والاحصاءات بأن أكثر من (1.300.000) مليون عراقي فقدوا حياتهم في العراق منذ الغزو والاحتلال الأمريكي في 2003. ورغم أن الدراسات لم تحدّد أعمار الضحايا لكن الوقائع تشير إلى أن غالبيتهم كانت من فئة من الأطفال والشباب .

2– تعرّض أطفال العراق للقتل المباشر خلال قصف الأحياء المدنية الذي رافق حملة الغزو والاحتلال، وكذلك كانوا ضحايا القنابل العنقودية غير المنفلقة والألغام التي نشرها المحتل خلال حملته (أنظر روبرت فيسك / مجلة ICL عدد 3 فبراير 2006). إضافة إلى عمليات القتل التي تعرض لها الأطفال خلال حملات الدهم التي تقوم بها القوات الأمريكية للأحياء السكنية في مدن العراق كافة، وخاصة في مدن الفلوجة وحديثة والمحمديات وتلعفر والرمادي والنجف والموصل. ومجزرة حديثة عام 2005 هي خير مثال على ما يسميها المحتل (الأضرار الجانبية - Collateral damages). وإضافة إلى ذلك فإن الاحتلال يتحمل المسؤولية القانونية عن أعمال العنف الطائفي والسيارات المفخخة التي تنفجر في الشوارع والأحياء السكنية ويذهب ضحيتها عدد كبير من الأطفال.

3 – قيام جنود الاحتلال والحكومات المنشأة في ظل الاحتلال باعتقال وتعذيب الأطفال . ولقد وثقت منظمات حقوق الإنسان حالات تعرض الأطفال أسوة ببقية المعتقلين، إلى التعذيب والاغتصاب، فضيحة سجن أبو غريب هي خير دليل على ذلك . كما أن هناك (10.000) إمرأة عراقية عانت من الإحتجاز والسجن بسبب أعمال الوشاية من قبل القوات الأمريكية منذ 2003.

وتستمر اعتقالات النساء من قبل القوات الأمريكية بدلا عن اقربائهنّ من الرجال. وخلال الأثني عشر شهرا التي سبقت الانتخابات المحلية كانت هناك حملة شرسة من الاعتقالات الكبيرة على طول وعرض البلاد، وهي مستمرة لحد الآن، وهؤلاء الذين خرجوا من السجن يتحدثون عن قصص مرعبة من التعذيب الشديد وإخراج الاعترافات الكاذبة بواسطة التهديدات باغتصابهم أو اغتصاب زوجاتهم أو أطفالهم .

4 – الفقر الناتج عن الإنهيار الاقتصادي والفساد المالي والإداري في العراق بعد الاحتلال أدى إلى تصاعد مريع في حالات سوء التغذية الحاد والمزمن لدى الأطفال. ويذكر تقرير منظمة أوكسفام المنشور في تموز 2007 أن أكثر من ثمانية ملايين عراقي، أغلبهم من الأطفال، هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية، وأن نصف سكان العراق يعيشون في فقر مدقع .

5- تدهور نظام الرعاية الصحية والاغتيالات المنظمة للأطباء والكادر الصحي تسبب بزيادة عدد الضحايا في صفوف الأطفال. ويذكر معهد بروكنيك (Brooking Ins) إن (2000) طبيب عراقي تم اغتيالهم (تقريبا كلهم من ذوي الكفاءات العالية والخبرة والتخصص) و(250) تم اختطافهم. تقريبا نصف أعداد الأطباء العراقيين غادروا البلاد لحد 75% من الأطباء والصيادلة والممرضات تركوا وظائفهم منذ عام 2003 وأكثر من نصفهم هربوا خارج العراق.

6– استخدام سياسة التجويع لأسابيع أو أشهر للمدن المحاصرة قبل الهجوم عليها من قبل القوات الأمريكية كنوع من العقاب الجماعي زاد من معاناة الأطفال الصحية ونسبة الوفيات فيما بينهم. ومن جانب آخر فإن التلوث المايكروبي وانهيار النظام الصحي وفقدان الماء الصالح للشرب لحوالي 70% من سكان العراق سبّب موت واحد من كل ثمانية من أطفال العراق (يمكن الإطلاع على تفاصيل ذات صلة ضمن بحث الكاتب ميشيل هاس عن أطفال العراق في مجلة ICH عدد الأول من مايس 2009) .

7 – تلوث المدن الكبيرة بالسموم الكيمياوية والأسلحة الإشعاعية سبب زيادة مهولة في في حالات الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية لدى الأجنّة، واللوكيميا لدى الأطفال وبقية أنواع السرطانات لدى السكان. (يمكن ملاحظة تفاصيل ذات صلة في الروابط التالية:

http://www.commondreams.org/headline/2009/11/14,
http://news.bbc.co.uk/2/hi/8549033.stm, http://news.bbc.co.uk/2/hi/8548707.stm

لقد أدت زيادة رقعة التلوث بالمواد الكيميائية السامة و الذخيرة المشعة بسبب استخدام الأسلحة المحرمة أثناء وبعد الاحتلال مثل القنابل العنقودية والنابالم والفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب ، أدت إلى زيادة كبيرة في أعداد المصابين بالأمراض ومنها سرطان الدم والأورام الخبيثة مع ارتفاع نسبة المصابين من الأطفال بالتشوهات الخلقية. كما استخدمت الولايات المتحدة (2000) طن من اليورانيوم المنضب خلال احتلالها العراق في 2003، إضافة إلى (800) طن استخدمت في عام 1991. وكنتيجة لذلك تلوث (350) موقعا في العراق خلال عمليات القصف بأسلحة تحتوي على اليورانيوم المنضب حسب قول نرمين عثمان وزيرة البيئة العراقية، والبلاد تواجه حوالي (140,000) حالة من الإصابة بالسرطان، مع وجود (8000-7000) حالة جديدة سجلت لكل عام (مجلة CADU في 26 تموز 2007). كما جرى توثيق استخدام الفوسفور الأبيض واعترفت قوات الاحتلال باستخدامه خلال الغزو وخلال معارك الفلوجة. وهناك مساحة تقدر بـ (1718) كيلو متر مربع مقاربة لمساحة مدينة لندن الكبرى ملوثة بألغام أرضية. وهناك 30% من القنابل الانشطارية التي استخدمت لم تنفجر ومعظمها ألغام صغيرة الحجم.
سمحت القوات المحتلة بسرقة حاويات اليورانيوم الخام (الكعكة الصفراء) المخزونة في مركز التويثة للأبحاث النووية في العراق. وتقدر وكالة الطاقة الذرية أن (10) كغم من اليورانيوم المشع قد سرقت و(200) حاوية ملوثة تم أخذها من الموقع، علما إن هذا المركز كان مراقبا بصورة مستمرة وكان يفتش بانتظام قبل الحرب. هذه السرقات سببت تلوثا على مستوى عال (بيان وكالة الطاقة الذرية، 13 نيسان 2003). ويقدر الجيش الأمريكي بأنه ألقى (10.782) قنبلة انشطارية تحتوي على (1,8) مليون قنبلة صغيرة على العراق خلال الحرب واستخدم البريطانيون أكثر من (2000) قنبلة احتوت على (110,000) قنبلة صغيرة. وتقدر الأمم المتحدة أن في بغداد وحدها يوجد (8000) موقع أما لخزن الأعتدة أو قنابل انشطارية، وجميع تلك المواقع تحتاج إلى تنظيف (المصدر – منظمة السلام الأخضر). وقد تفاقمت اعداد الاصابات

بالامراض السرطانية خاصة بين الاطفال بل ان تقرير شبكة سكاي نيبوز البريطانية اوضحت في تقرير متلفز لها حجم الكارثة في مدينة الفلوجة العراقية جراء الاسلحة المحرمة التي استخدمتها القوات الاميركية ضد المدينة ولزيادة الكبيرة للولادات المشوهة ونساء الفلوجة عزفن عن الحمل خوفا من ولادة اطفال مشوهين . وقد قررت بريطانيا اجراء تحقيق بصدد دعاوى قضائية رفعتها عوائل عراقية تتهم الجيش البريطاني بمسؤليته عن التشوهات الولادية التي يعاني منها اطفالهم.

8– الضرر الذي أصاب النظام التعليمي بسبب الاحتلال أدى إلى حرمان 70% من أطفال العراق من فرصة التعليم. إحصائية وزارة التربية المنشورة في تشرين الأول 2006 تذكر أن 30% فقط من 3،5 مليون تلميذ يواصلون الدراسة والباقي تسربوا من المدارس، بعد أن كانت نسبة حضور الطلاب في المدارس قبل الاحتلال تقترب من 100% (أنظر تقرير اليونسكو المعنون اليونسكو والتعليم في العراق – 28 آذار 2000). ومن الجدير بالذكر هنا أن أحد أسباب إنهيار النظام التعليمي في العراق هو قتل المعلمين أو تهجيرهم القسري والتي إعتبرها الباحثون (أكبر عملية اجتثاث ثقافي يشهدها العراق) .

9 - أدّت الحرب والغارات الأمريكي والعمليات العسكرية المتواصلة من قبل القوات الاميركية والحكومية على المدن والعنف الطائفي إلى مقتل مئات الالاف من الآباء والأمهات وهو ما ادّى إلى زيادة مهولة في أعداد الأيتام في العراق. وحسب إحصائية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لعام 2010 فإن أعداد الأيتام في العراق يبلغ 4,5 مليون يتيم، بينما تقدّر مصادر مستقلة عدد الأيتام بأكثر من خمسة ملايين. وحسب تقرير لليونسيف فإن هناك نصف مليون يتيم أصبحوا أولاد شوارع لا تضمهم بيوت أو عوائل أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية. (المصدر : بيان صحفي لمنظمة اليونسيف: مدارس العراق تعاني من الإهمال والحرب الصادر في 15 تشرين الأول 2004).وافترشت جيوش الاطفال المتسولين شوارع مدن العراق حيث اكدت الدراسات ان 90 % من الاطفال المتسولين مارسو التسول بعد الاحتلال وان 70 % منهم متسربين من المدارس .
10 - انعكست آثار التهجير القسري للعوائل العراقية على الأطفال بصورة أساسية. وهناك 2,2 مليون عراقي مهجّر داخليا وأكثر من هذا العدد مهجّر في الخارج بسبب الاحتلال والعنف الطائفي. ويمثل الأطفال المهجّرون مأساة إنسانية كبرى خاصة وإن أغلب العوائل المهجّرة فقدت مصدر رزقها ومسكنها وتعيش بدون رعاية صحية او تعليمية (المصدر ديرك أدريانسنس/ التطهير الثقافي في العراق/ مطبعة بلوتو/ 2009).

11- الانهيار الكامل للاقتصاد العراقي واستشراء البطالة بين السكان حرم جميع الأطفال في العراق من براءة الطفولة التي هي حق لكل طفل حيث أدى إلى اضطلاع الأطفال بأدوار اقتصادية مدرة للدخل لأسرهم. لقد عرض هذا الوضع الأطفال للمشقة والعديد من أشكال إساءة المعاملة والتعرض للعنف بشكل يومي مما يؤثر على النمو النفسي والسلوكي كذلك. كما أن إنتشار المخدرات في العراق بعد الاحتلال تسبب في إدمان الآلاف من الأطفال على المخدرات قدّرت عددهم منظمة أصوات من أجل الطفولة في تقريرها لعام 2009 بحدود (11) ألف طفل، والعدد الحقيقي أكثر من ذلك بكثير.
12 – في ظل هذه الاوضاع الماساوية فمن الؤكد انها القت بظلالها القاتمة على نفسية الطفل العراقي الذي يعيش وسطا ملغما بالعنف المفرط ،وحالات القلق والتوتر والذي يفاقم من هذه الاوضاع انتشار عصابات خطف الاطفال طلبا للفدية وقد ذكرت صحيفة التايمز ان 265 طفلا اختطفو خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الماضي وان الشرطة لم تتمكن من اعادة الا 30 % من المختطفين.

الجزء الثاني: إنتهاك الحقوق الاساسية للمرأة العراقية

يحاول هذا الجزء من التقرير تسليط الأضواء على أهم إنتهاكات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق الإنسان للمرأة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 وحتى إعداد هذه الورقة في نيسان/ أبريل/2010.

1.الحق في الحياة

يعبّر المشهد العراقي اليوم عن تراكمات سبع سنوات من الاحتلال الأمريكي وماترشّح عنه من سياسات واجراءات وافرازات، مست مجمل منظومة الحقوق الأساسية للانسان وأولها الحق في الحياة حيث تعرّض شعب العراق بنسانة ورجاله لعملية ابادة جماعية وعنف فاق الوصف، ومحنة إرتبطت بوجودهم وهويتهم ومستقبلهم. وهكذا، فأن العراقيين مهدّدون في حقّهم الأساسي (الحق في الحياة) فكماشة الموت تطبق عليهم اذرعها قوات الاحتلال وقوات الأمن الحكومية والشركات الامنية الخاصة والميليشات وفرق الموت تساندهم انتشار الاوبئة وانهيار النظام الصحي وانظمة المياه الصحية والاهمال المتعمد من قبل سلطات الإحتلال والاجهزة الأخرى. ولم تتخذ سلطات الإحتلال، أو ما أنشأته من سلطات محلّية أية إجراءات لتسجيل الوفيات إلاّ ان العدد بات اليوم يفوق 1.300.000 وحسب احصاءات الدعاوى المسجلة لدى وزارة الداخلية العراقية حتى كانون الاول 2008 هناك (800.000) مغيّب . وكل ذلك نتائج مباشرة للإحتلال ومسؤولية مباشرة تتحمّلها الولايات المتحدّة الأمريكية طبقاً للقوانين الدولية، فما حدث ويحدث لغاية يومنا هذا يمثّل انتهاكات صارخة لحقوق الانسان وتشكل الكثير من الممارسات جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية يتوجّب على المجتمع الدولي العمل على مقاضاة مرتكبيها.

3.الحقوق المدنية والسياسية

ان الحقوق المدنية والسياسية للمرأة العراقية والرجل معا خضعت (للفوضى الخلاقة) التي اشاعها الاحتلال الامريكي في تقويض صرح الدولة العراقية قوانين ومؤسسات وسياقات، وتهديم البنى التحتية، واجراء عملية تفكيك شاملة واعادة تركيب بوصاية كاملة على الشعب العراقي وتزييف لارادته الجمعية، حيث تم تصميم وانتاج عملية سياسية وفق تصورات ومصالح المحتل اعتمدت المحاصصة الطائفية والعنصرية والتي احدثت شرخا عموديا في النسيج الاجتماعي العراقي وخضعت فيها المرأة العراقية للارتداد الى الوراء. وقد شخصت منظمة الاسكوا هذا الواقع بالقول (مايجري في العراق هو مثال على عملية التراجع الذي يحصل في حقوق المرأة مع نشوب الحروب فبعد ان حققت المرأة اشوطا في تبوء مراكز سياسية واجتماعية متقدمة والوصول الى درجات عليا في العلم والعمل بفضل جهودها وبفضل قوانين تنطوي على درجة كبيرة من المساواة) حيث تم استبدال قانون الاحوال الشخصية بالقانون رقم (137) وجرى اقراردستور اخر للعراق يميز بين المرأة والرجل ويعطي الحرية لكل طائفة لان تضع قوانينها للاحوال الشخصية وتحذر الاسكوا من انه امام هذه الحالة من المستحيل رصد القوانين التميزية وفي ضوء هذا فأن الحقوق للاجتماعية للمرأة العراقية ستحددها مرجعيات مختلفة وهي التي تقرر حقوقها في ظل منظومات عشائرية ودينية قطعت اوصال قضية المرأة واعادتها قرونا للوراء. ومع تفاقم مشاكلها الإجتماعية فحسب احصاءات وزارة العدل الأخيرة هناك ثلاث حالات طلاق لكل اربع حالات زواج . إضافة الى التراجع عن حقّ العمل للمرأة والرجل الذي ضمنه دستور 1970 وتحويله الى منطق فرص العمل في الدستور الذي اقر بعد الاحتلال .

والمفارقة ازاء هذا التراجع الخطير ان المرأة موجودة في البرلمان بنسبة 25% والذي اثبتت الوقائع انه تواجد شكلي عجزت فيه نساء البرلمان عن ايقاف التدهور الخطير في منظومة حقوق الانسان او وقف الانتهاكات السافرة التي تمارس

ضد الانسان وخاصة المراة . اضافة الى ان هذا الفصل بين الحقوق المدنية و السياسية والحقوق الاجتماعية والافتصادية للمرأة يتناقض تماما مع جميع الصكوك الدولية لحقوق الانسان.

وفي عملية التفكيك للدولة التي باشرها الاحتلال الأمريكي ومن بعده الحكومات المتعاقبة، رافقها عملية تفريغ للبلاد من كفاءاتها العلمية والفكرية والثقافية حيث جرى استبعاد واقصاء مئات الآلا ف من كوادر الدولة الوسطى والدنيا. وقد تم ذلك تارةً بالقوانين غير الشرعية التي كانت أول ما وضعته سلطات الإحتلال خلافاً لإتفاقيات جنيف (حل الجيش العراقي، وزارة الاعلام، اجتثاث البعث) إذ تم تسريحهم بشكل قسري، أو من خلال التصفيات الجسدية للمئات منهم او التهديد الذي اضطر الآلاف منهم لمغادرة البلاد. وبذلك أفرغت مؤسسات الدولة من الكفاءات وازيحت الخبرات والاختصاصات ليحلّ محلها من ترشّح عبر المحاصصة الطائفية او تزكية الأحزاب المتنفذة استثناءً من الشروط والمعايير التي تتطلبها ايّ وظيفة فلا غرابة ان تعمّ الفوضى والفساد. وبناءً على إحصاءات موثقة في هيئة النزاهة العراقية بأن هناك عشرات الالاف من الشهادات المزورة للمسؤلين والضباط والمدراء العامون وكوادر الاحزاب الذين يشكلون مناصب قيادية في الدولة في بلدٍ كان له السبق في المجال التعليمي الرصين في المنطقة. ازاء هذا تفشى الفساد المالي والاداري حيث اعتبر مؤشّر الدول الفاشلة المنشور في (18/حزيران/2007) اعتبر العراق ثاني أسوء دولة فاشلة في العالم، فلا مناص ان ينحسر دور المرأة في الوظيفة العامة، وان تنعدم الجهود لازالة التمييز ضد المرأة والتطبيق اللازم لاتفاقية ازالة التمييز ضد المرأة (CEDAW) بعد أن كان العراق يسبق دول المنطقة في تنفيذها. بل ان وزارة المرأة (التي أنشأها الإحتلال وأعتبرها خطوة كبيرة جداً لصالح المرأة) تفتقد الى برامج حقيقية تنهض بواقع المرأة وحين قدمت وزيرة المرأة استقالتها في مطلع عام 2009 اعتبرت ان الوزارة ليست اكثر من مكتب استشارات في المنطقة الخضراء فلا ميزانية ولا صلاحيات لمواجهة جيوش من الأرامل والعاطلات عن العمل ونكوص اجتماعي على مستوى مكانة المرأة. وفي دراسة مسحية اجرتها منظمة الصحة العالمية لعام 2007 ذكرت فيها ان نسبة (21.2%) من النساء العراقيات تعرضن للعنف العائلي. وتفاقمت الانتهاكات والممارسات التعسفية ازاء المرأة العراقية فاخذت تتواتر بشكل كبير ظاهرة قتل النساء في شمال العراق والتي تسجّل على أنها غسلاً للعار! اضافة الى مانشرته منظمة المانية مؤخراً عن وضع النساء في كردستان العراق حيث قامت بدراسة توصلت فيها ان (98%) من بنات السليمانية في (54) قرية تعرضّن للختان.

4.المرأة العراقية رهينة الاحتجاز والتعذيب والاغتصاب

لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد المعتقلين العراقيين في سجون الإحتلال والسلطات العراقية. لكن المؤكدّ أن مئات الآلاف من العراقيين قد ذاقوا طعم الإحتجاز لدى القوات الأمريكية لاجل غير مسمى بدون تهمة او محاكمة باعتبارهم محتجزين امنيين. وكان نصيب المرأة العراقية كبير في هذه الإحتجازات، حيث إعتقلت قوات الإحتلال الأمريكي آلآلاف من النساء وعرضّتهن لأبشع ضروب المعاملة اللاإنسانية المهينة بما في ذلك الإغتصاب والتعذيب.

ومن الأمثلة على ذلك، لقد دخلت (90) اسيرة في سجن ابو غريب قبل ان تطلق قوات الإحتلال سراحهن اثر الفضيحة المدوية لسجن ابو غريب. ورصد المركز الدولي لرصد الاحتلال في سجن تسفيرات الرصافة (13) حالة لسجينات امنيات ولم يكن مسموحا لاي جهة قانونية او حقوقية او ذات شأن اخر من زيارتهن. وعندما تتحدث وزارة حقوق الانسان عن (10.000) معتقلة فأنها لا تشير الى المعتقلات السياسيات وانما المعتقلات بتهم جنائية واخلاقية. واكد الامين العام لاتحاد الأسرى والسجناء ان هؤلاء المعتقلات محتجزات في اماكن لاتصلح لان تكون (زريبة حيوانات) كسجن الكاظمية والمعسكر السرّي للاطفال والنساء في مطار المثنى ومعسكر شيخان للنساء في الموصل اضافة الى الاعداد الكبيرة من السجون والمعتقلات. وتؤكد منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام (2009) ان السلطات العراقية وقوات الاحتلال الامريكي تحتجز الاف المعتقلين وظل معظمهم محتجزين بدون تهمة او محاكمة ومضى على بعضهم زهاء 5 سنوات وهم رهن الاحتجاز واشار التقرير الى وقوع اعمال تعذيب بما في ذلك الاغتصاب واعمال قتل غير مشروع على ايدي قوات الامن الحكومية بما

في ذلك حراس السجون. كما يشير التقرير ان البعض محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في مراكز احتجاز سرّية. إن ذلك ما كان ليجري لولا الغزو والإحتلال الأمريكي للعراق. وقد صرّحت وزيرة المرأة في كانون الثاني من عام 2009 (قبيل استقالتها) أن المعتقلات العراقيات يضربن بشكل روتيني ويتعرضن للمضايقات ويغتصبن في السجون الامريكية والعراقية على حد سواء والوضع مستمر بهذا السوء. كما اعلن النائب حارث العبيدي في جلسة رسمية داخل البرلمان العراقي (آب/2009) على اثر قيامه بزيارة بعض السجون ان هناك اكثر من (4000) سجينة و(22) طفل حديثي الولادة، حيث تعرضت العديد منهن للاغتصاب. وأكدّ ان من تقدمن منهن بدعاوى ضد الذين اغتصبوهن بعد خروجهن من السجن اعيد اعتقالهن بدلا من اعتقال الجناة. والمعروف أنه بعد يومين من هذه التصريحات أغتيل النائب المذكور وسجلت القضية ضد الأرهاب، الشمّاعة الجاهزة للتغطية على إرهاب الدولة المنظم.

5.اعدام النساء

في مخالفة صريحة لإتفاقيات جنيف، تلاعبت سلطات الإحتلال بالنظام القضائي العراقي، فأنشأت المحاكم واصدرت أوامر وقوانين جديدة إستخدمت على نطاق واسع ضد الخصوم وكل من لا يساير توجهات الإحتلال. وتستخدم السلطات العراقية عقوبة الاعدام بشكل كبير حيث أصدرت أحكام الإعدام بحقّ الآلاف من العراقيين ومن ضمن ذلك إصدار أحكام إعدام ضد العديد من النساء بتهم واهية . ففي حزيران /2009 تم إعدام ثلاثة نساء (وسن طالب -31سنة، زينب فاضل - 25 سنة، لقاء محمد -26) (بتهمة جرائم ضد الصالح العام). والثلاثة نفين قيامهن بالجرائم التي شنقن لاحقاً من اجلها. وقد حوكمن بناءً على الفقرة (156) من القانون الجنائي العراقي والتي تنص على:- (اي شخص يؤتي فعلا عمداً بتهمة إنتهاك استقلال البلاد أو وحدته أو أمن اراضيه يؤدّي هذ الفعل بحكم طبيعته الى انتهاك يعاقب عليه بالموت). ولم يسمح لهؤلاء النسوة بتوكيل محامٍ للدفاع عنهن. كما صدر في تموز من هذا العام (2009) حكما باعدام 9 نساء عراقيات .ان معظم احكام الاعدام صدرت اثر محاكمات جائرة تفتقر إلى ابسط مقومات المحاكمات العادلة امام المحكمة الجنائية المركزية العراقية التي أنشأتها سلطات الإحتلال الأمريكي. وقد وصف (السيد لياندرو ديسبوي) المقرّر الخاص للأمم المتحدة في بيانه لمجلس حقوق الانسان للامم المتحدة في دورته العادية الثامنة الخروقات التي يمثلها انشاء المحكمة الجنائية العليا ومخالفة عملها للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان. وشدّد بشكل خاص على عدم احترام حق كل شخص في ان يحاكم امام محكمة مستقلة وحيادية تضمن له الحق في دفاع فعال طبقا لما ينص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد قال مانصه (ان الإصرار على تطبيق عقوبة الاعدام يؤكد النيّة المسبقة، وان المحكمة تعمل بوصفها جهازاً للانتقام وهذا خرقٌ فاضح جدا لكل مبادئ حقوق الانسان وللمعايير الانسانية المعترف بها دوليا). كما وصف السيد ديسبوي مايسمى بالمحكمة العليا في العراق بانها تعمل في خرق للاعراف الدولية ومبادئ حقوق الانسان. كما ذكر أن المتهمين محرومون من محاكمة عادلة ومستقلة ومن دفاع مناسب في ظل محكمة تنصّ على تطبيق احكام الاعدام رغم المناشدات لالغائها. وعلى نفس السياق وصف تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في تموز 2008 الاجراءات في المحاكم الجنائية بانها لا تلبّي الحد الأدنى من المعايير المطلوبة للمحاكمات. ودعى التقرير الى تعليق عقوبة الاعدام الى حين القيام بمراجعة الاجراءات في مراحل التحقيق والمحاكمة. ولم تلتفت الحكومة لهذا التقرير ولم تعره اهتماماً بل صوتّت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي الى وقف تنفيذ احكام الاعدام على مستوى العالم. إن إنتهاك الحقّ في الحياة هو من أخطر الإنتهاكات التي ترتكبها السلطات العراقية على نطاق واسع جدّاً، بمباركة أمريكية، ومن خلال أجهزة أنشأتها السلطات الأمريكية، وهو ما يستحق وقفة جدّية من هيئات حقوق الإنسان.

6.الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ان الإحتلال وتداعياته السياسية سحق شروط حياة الإنسان العراقي بعامة والمرأة كشأن الرجل العراقي تعرضّت حقوقها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للتجريف والتآكل. وتفاقم واقع المرأة بؤساً بتقادم السنوات وبعد تشكيل حكومات

ومؤسسات لا تؤمن مطلقاً باية مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة العامة. وشكل حجم إنحدار واقعها معادلة طردية مع الوفرة المالية للميزانية العامة حيث بلغت ميزانية عام 2008 (48) مليار دولار وميزانية عام 2009 (67) مليار دولار خصّصت منهما (10.5مليار دولار و4.14 مليار دولار) على التوالي كموازنة استثمارية. يقابلها ارتفاع البطالة الى (70%). وانخرطت المراة في عالم البطالة حيث شكلت (90%) من نسبة البطالة الكلية. واتجهّت الكثير من النساء الى المؤسسات الخيرية بحثاً عن الرعاية لهن ولاطفالهن وانتشرت ظاهرة التسول بين النساء والاطفال. وتزدحم ازقة المدن بفيالق المتسولين إذ أن نسبة (90%) من الاطفال المتسولين شرعوا بالتسول بعد الاحتلال وان (70%) منهم من تاركي المدارس .ووفق احصائية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي فأن 9 ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر!! فأين هذه الميزانيات الضخمة التي يشرف عليها مستشارو الإحتلال الأمريكي بصورة مباشرة؟ والذي يثير الاستغراب انه رغم المليارات الكثيرة التي اعلن عن تخصيصها لمشاريع في مختلف المجالات لم يعلن عن الحاجة لاشغال وظائف جديدة. بل تعرضّت القطاعات الاقتصادية الى شلل شبه تام بتوقف (80%) من المنشآت الصناعية والزراعية نتيجة للغزو العسكري الأمريكي والبعض الآخر نتيجة لإلغاء سياسة الحماية التجارية من قبل سلطات الإحتلال وفتح أبواب الاستيراد بلا ضوابط. ولم تعلن وزارات (المالية والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والزراعة والصناعة والنفط) عن اي إحصائية للسلع الجديدة المنتجة او عن عدد العمال الذين جرى استخدامهم في الاستثمارات التي اشارت لها الميزانيات المالية. وكنتيجة للغزو والإحتلال، يقع العراق اليوم ضمن الدول الأسوء في (دليل نوعية الحياة) الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات هي (نقص التغذية، وزن ولادي متدني، سوء التغذية) ومع إرتفاع معدلات الفقر ازدادت معدلات عمل الأطفال. ويشكّل الاطفال الذين تتراوح اعمارهم (5– 14) سنة، حوالي (10%) من الأيدي العاملة. ويزيد الأوضاع سوءا تقليص مفردات الحصة الغذائية وعدم انتظامها ورداءة نوعيتها وعدم صلاحية بعض موادّها للاستهلاك البشري. ولعل فضيحة وزير التجارة (عبد الفلاح السوداني) الذي فرّ الى المملكة المتحدّة نتيجة كشف تورطه المباشر بالفساد في وزارته الذي يتعلق بالقوت اليومي للشعب العراقي، خير مثال على ذلك. وقدّ تم تسويف مسالة احالته للقضاء شانها شأن المئات من القضايا واللجان التحقيقية التي يعلن عن تشكيلها لامتصاص نقمة الراي العام ومن ثم لا أحد يسمع شيئا عن نتائجها ويطويها النسيان ضمن ثقافة (الإفلات من العقاب) التي أشاعتها سلطات الإحتلال الأمريكي للعراق .

7. تدهورالأوضاع الصحية والانسانية

تعرضّت شبكات المياه والصرف الصحي إلى تدمير مباشر جرّاء الغارات الأمريكية والعمليات العسكرية التي قامت و تقوم بها. وتؤكد الوقائع والأحصاءات ان (73%) من العراقيين لايستخدمون مياه آمنة. كما أن (40%) من العائلات الموجودة في الريف والضواحي لاتغطيها شبكات للمياه. وحتى الذين يحصلون على الماء عبر شبكات المياه في بيوتهم فهم يواجهون النقص الدائم بسبب قلة صيانة شبكة المياه. ويعاني نتيجة لذلك الكثير من الناس من الأمراض المنقولة عبر المياه مما يشكل عبئاً ايضاً على المستشفيات والعيادات التي تعاني اصلاً من نقص الموارد. إن الدراسات والمسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لعم 2004 -2005 أظهرت ان مشكلة تلوث المياة تشكل سبباً رئيسا للامراض وتؤدي الى امراض معروفة منها الاسهال الذي يصيب الاطفال والتيفوئيد والملاريا والتدرن اضافة لقائمة طويلة من الامراض والتي انتشرت بشكل واسع يرافقها تدني مستوى الخدمات الطبية. ويزيد الأمر سوءاً عجز وزارة الصحة عن أداء دورها وفشلها الذريع في تقديم الخدمات الطبية والصحية للمواطنين بل تغيرت مهمتها حيث أصبحت ملاذا للميلشيات التي خصصت مقر الوزارة كمكان للاحتجاز والتصفية على اساس طائفي واستخدام سيارات الاسعاف لهذه المهام. وقدّ فجّر ذلك فضيحة هرب على اثرها وزير الصحة خارج العراق (الى الولايات المتحدة الأمريكية) عام 2007. وقد اشارت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في بيانها رقم (2008/29) في اكتوبر /2008 الى نقص الرعاية الصحية في العديد من ارجاء العراق ويضيف البيان ان كلفة العلاج الطبي تبقى امرا صعبا على الكثير من الناس .وتجد منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2009 ان (30%) من العراقيين لايستطيعون الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وقد انتشر باعداد غير مسبوقة عدد الاصابات

بمرض الايدز وحسب احصاءات وزارة الصحة هناك (76.000) اصابة بعد ان كانت بحدود (250) حالة قبل الاحتلال نجمت عن استيراد أمصال دم ملوث من معهد الدم الفرنسي.

وكنتيجة مباشرة للأنتهاكات الأمريكية فإن المدن العراقية قد تحولت الى مكبات للنفايات الخطرة الناتجة عن الحرب ونظرا للاهمال والظروف الحربية المسيطرة لايمكن ازالة هذه النفايات وترحيلها وحتى ان تم ذلك فان آثارها السلبية الخطيرة لايمكن ازالتها وفي مقدمة هذه النفايات الخطرة الزئبق والرصاص والكادميوم والزنك والنحاس وكلها معادن ذات تاثير سام وتتراكم في الانسجة الحية وتتسرب الى مياه الانهار والبحيرات والبحار فتلوثها والتلوث الاخطر الذي شمل كل بيئة العراق اليورانيوم المنضب والذي ستبقى اثاره لسنوات طويلة وتزايد الاصابات السرطانية والولادات المشوهة والتي تتضاعف سنويا بشكل كبير. ولم تقم الدولة التي قامت بالغزو والإحتلال (الولايات المتحدّة الأمريكية)، المسؤولة المباشرة عن كل هذه المواد، بأية إجراءات للتخلص من هذه المواد الخطرة على الصحة العامة وعلى بيئة البلد ككل، كما أنها لم تبلغ السكّان بأية أجراءات وقائية، والأكثر من ذلك انها تمنع حتى القيام بدراسة هذه التأثيرات.

وبسبب الغزو والإحتلال وممارساته، يعاني العراقيون اليوم من عبء احتلال مضاعف جراء امراض معدية رئيسة مثل الاسهال والملاريا والسل والكواليرا وانفلونزا الخنازير. فضلاً عن ظروف معيشية بالغة السوء وزيادة في أمراض جهاز الدوران والسكري والسرطان وسوء التغذية وقلتها وخاصة بين النساء والأطفال. ويشير تقرير منظمة العفو الدولية الى مفارقة ساخرة فيؤشر ارتفاع نسبة الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية من (19%) خلال فترة الحصار الإقتصادي (1996 - 2003) الى (28%) في العام 2007 (اي بعد رفع الحصار !!). وحسب تقرير اليونسيف لشهر (مارس/2007) فأن نسبة وفيات الأطفال في العراق هي الاعلى عالمياً وان واحد من كل ثمانية اطفال يولدون في العراق يموت قبل بلوغ السنة الخامسة من عمره .كما ان فقدان الرعاية الصحية اثناء فترة الحمل وزيادة الولادات خارج المستشفيات أديا الى ارتفاع في معدل الوفيات بين الامهات خلال الولادة . وتستمر السلطات في تجاهل هذه الحالة، ورغم تصاعد المدخولات فان جلّ إيرادات الخزينة غالباً ما يذهب في مواسير الفساد العام الذي يشمل كل مستويات السلطة، ولا يخصّص إلاّ النزر القليل جدّا للرعاية الصحيَّة وهو غير كافٍ لمعالجة هذا الواقع الخطير.

ففي العراق حالياً ـ عدا المحافظات الشمالية ـ (1213) مركزاً للرعاية الصحيّة يخدم المركز الواحد (20-30)الف نسمة اي ان هذا العدد من المراكز قادر على خدمة اقل من (4) ملايين نسمة،نصف عدد هذه المراكز فقط يتواجد فيها طبيب والنصف الاخر يدار من قبل ذوي المهن الصحية وغالبية المراكز تعاني من نقص شديد بالتجهيزات والمعدات والادوية ونقص في الكادر والطبي والتمريضي المؤهل

8.المرأة معيلة ولاجئة ونازحة

هذا الواقع المرير القى بعبئه على المراة وحملها اعباءً تتجاوز مقدرتها حيث يشير تقرير اليونسيف السنوي بان عدد الأسر التي ترأسها الإناث في العراق بلغ (11%) وهي نسبة آخذه بالإزدياد بسبب العنف في العراق ففي كل يوم تترمل عشرات النساء حيث بلغ عدد اليتامى في صفوف العراقيين منذ الإحتلال الامريكي (4) ملايين يتيم تعيلهم (1.5) مليون أرملة في حين أن إحصاءات منظمّة الصحة العالمية تشير الى وجود مليوني أرملة و(900) الف طفل مُعاق وان مكتب المنسق الإنساني للأمم المتحدة يقول ان 400 طفل يصبحون أيتام كل يوم في بغداد وحدها بسبب العنف. وقد ظلّت سلطات الإحتلال بعيدة عن الوفاء باي من التزاماتها بموجب الصكوك الدولية في حماية المدنيين.

ومع إستمرار الإحتلال واشتداد العنف اصبح (15%) من مجموع سكان العراق لاجئين ووفقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (2009/8/19) فأن هناك (3) ملايين لاجئ خارج العراق عاد منهم (345.000) لاجئ فقط. وأن الأمم المتحدة لا تشجّع عودة المهجرين لان العراق حالياً من أخطر بلدان العالم للعمل الانساني يضاف الى هذا العدد مليوني نازح داخل

العراق في اوضاع مهينه. يضاف الى ذلك أنها اكدّت وجود مايقرب من 2.8 مليون مهجر داخل العراق. إن المرأة أكثر المتضرّرين من الهجرة والنزوح وما ينتجه من تفكك العائلات والقضاء على شبكات الأمان والإتصال وسلخ النساء من واقعهن مع تغير نمط الحياة وأوضاعهن النفسية خاصة وأن خروجهن تمّ بعد تعرّض أحد افراد أسرهن للقتل أو تعريض المرأة أو عائلتها للتهديد. وقد تدهور وضع الأسرة والمرأة الاقتصادي في الغربة مما دفع بعضهن لممارسة البغاء او مزاولة اعمال تحط من قيمتهن وكرامتهن الانسانية وحتى الذين عادو وجدو ان بيوتهم قد احتلت فباتو مهجرين داخلا واشارت المفوضية العليا للاجئين علنا انها لاتعتقد ان الوقت قد حان للترويج لعمليات عودة اللاجئين او تنظيمها او التشجيع عليها.

ان تفكك العلاقات الاجتماعية والعائلية نتيجة الغزو والإحتلال وماسيهما انتجت اوضاعاً شاذة وغريبة عن المجتمع العراقي حيث انتشرت تجارة الرقيق الابيض في العراق وبيع الاطفال. وقد كان كل ذلك ضمن مخطط مدروس رافق عملية تدمير الدولة العراقية ساهمت السلطات الحالية فيه مساهمة مباشرة. وتبين الباحثة الامريكية (ديبرا مكنت) في دراسة نشرت عام 2007 في قضية التاسيس لظاهرة الدعارة في المجتمع العراقي بعنوان (الدعارة العسكرية واستغلال النساء في عملية احتلال العراق) أنه جرى منذ الايام الاولى للاحتلال فتح بؤر في المنطقة الخضراء واسهام شركات خاصة اجنبية في استقدام المومسات بصفة عاملات مطاعم وصالونات ومن ثم استقطاب نساء عراقيات من قبل ادلاء ومحترفين. وتستعرض الكاتبة وسائل انتشارها وتنظيم تجارتها داخل وخارج العراق كجزء من استهداف المنظومة القيمية وتدمير النسيج الديني والاخلاقي للمجتمع . ونشر الافات الصحية والسلوكية بين افراده. ولم تتخذ سلطات الإحتلال ولا حكومات ما بعد الإحتلال أية إجراءات لمنع او الحدّ من هذه الظاهرة. بل ان هنالك من المؤشرات ما يشير الى ضلوع مسؤولين حكوميين فيها. وعلى صعيد آخر، تشير إحصائية لوزارة الصحة ذكرت ان (24000) عراقي تعاطو المخدرات عام 2006. والمعروف أن مناطق زراعة الشلب في الفرات الاوسط، حيث ينتج أفضل انواع الرزّ في المنطقة، قد تحولّت الى زراعة الافيون الستقدم من إيران تحت انظار السلطة. وكل المنظمات الدولية والاقليمية المهتمة بموضوع المخدرات تعرف ان العراق كان قبل الاحتلال من البلدان النظيفة من الادمان على المخدرات، إلا أن الوضع السئ الحالي ما هو إلا نتيجة من نتائج الغزو والإحتلال.

9.تعليم المرأة تقهقر الى الخلف

من الحقوق الي سُلبت من المرأة العراقية خلال السنوات القليلة الماضية، حقها في التعليم، وكان ذلك نتيجة مباشرة للسياسة المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية تجاه العراق، المتمثلة بالحصار والحروب، وما جرى من دمار وتخريب للنظام التعليمي الذي اصبح مجالاً لتدخل رجال الدين وكل الذين لا يؤمنون بمشاركة المرأة. يضاف الى ذلك البيئة غير الآمنة داخل المؤسسات التعليمية وتعرّض الكثير من الطالبات للأختطاف او التحرش الجنسي أمام مرأى ومسمع من قوات الإحتلال وامام جهات حفظ النظام الحكومية التي أسسها الإحتلال. وقد أدّى كل ذلك الى عزوف معظم الأهالي عن ارسال بناتهم الى المدارس. وتؤكد ذلك منظمة اليونسيف في تقريرها السنوي لعام 2006 (الى تمتع العراق على مر الاجيال بنظام ممتاز وتعليم الفتيان والفتيات على حد سواء غير ان الكثير من الفتيات يواجهن مصاعب جمة للوصول الى المدرسة في مناخ يسوده العنف والاضطهاد). وتتزايد التهديدات الموجهة للطالبات وارتفع عدد العائلات التي باتت تؤثر سلامة بناتها على التعليم واشار المسح الوطني الى ان (600،000) طفل في العراق لايذهبون الى المدارس وان (74%) من هذا العدد فتيات، ويؤكد تقرير اليونسيف الصادر في (14/ابريل /2007) ان (30%) فقط من تلاميذ العراق يذهبون الى المدراس وان (40%) من النساء انقطعن عن اكمال التعليم الثانوي او الجامعي بسبب عدم الامكانية او الوضع الامني وافتقاد الرغبة بالاستمرار. يضاف الى هذا حتى الذين يذهبون للدراسة غير مستفدين بالشكل المناسب من عملية التعليم نتيجة لتدهور النظام التعليمي. وفي ظل عدم قيام السلطات بالتزاماتها لإيقاف هذا التدهور فقد وصف تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009 (بأن النظام التعليمي في العراق على شفا الانهيار وتفتقد المدارس والجامعات الى امكانات اساسية مثل الكتب والمدرسين ومايتعرض له الطلاب من ترويع بسبب العنف).

من هذا الاستعراض السريع والمكثف عن واقع المرأة العراقية وما إعتراه من انتهاكات خطيرة لمجمل منظومة حقوق الانسان الاساسية نتسائل اين لجنة حقوق الانسان ودورها في رصد حالة حقوق الانسان بعد الاحتلال الامريكي للعراق .

والسؤال لماذا لم تمدد لجنة حقوق الانسان ولاية المقرر الخاص لدراسة حالة حقوق الانسان في العراق بعد الاحتلال على الرغم من أن المؤشرات لدى كل هيئات الأمم المتحدّة كانت تدلّ على ان العراق مقبل على تزايد خطير في انتهاكات حقوق الانسان.؟!! وهو ما جرى بالفعل منذ الأيام الأولى للأحتلال ثم أخذ بالتفاقم مع توالي الحكومات التي نصبّها الإحتلال لإدارة البلاد. فقد توالت إنتهاكاتها المنتظمة والخطيرة لكل الحقوق الأساسية للشعب العراقي، وتظل المرأة الضحية الأولى لهذه الإننتهاكات المستمرة والمتصاعدة في الوقت الذي نعدّ فيه هذا التقرير.

التوصيات

في ضوء ما تقدم نوصي بما يلي:

أولاً: تشكيل لجنة تقصّي حقائق مستقلة تتكون من أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والحيادية للتحقيق في كل الإنتهاكات والتداعيات التي حصلت في العراق منذ عام 1990 ولحد الآن وبصورة خاصّة الحصار الإقتصادي، الغزو العسكري، العلمليات العسكرية وكل الممارسات التي قام بها الإحتلال الأمريكي للعراق او الاجهزة التي شكّلها أو تلك التي تعاقد معها لتنفيذ مهام في العراق.

ثانياً: أن يتولّى مجلس حقوق الإنسان مسؤولية متابعة أوضاع حقوق الإنسان في العراق بصورة تفصيلية، وبخاصة المرأة والطفل، ونوصي بضرورة إدراج حالة حقوق الإنسان في العراق كبند مستقل في جدول أعمال المجلس.

ثالثاً: أن يولي المقرّرون الخاصّون عن المرأة والأطفال اهمية خاصة لما يتعرّض له النساء والأطفال في العراق من إنتهاكات لحقوقهم الأساسية.

رابعا: تسمية مقرّر خاص لدراسة حالة حقوق الإنسان في العراق وتقديم مقترحاته إلى المجلس.